

جريدة السورية
مجلس الوزراء
هذا (المركزي للرقابة المالية)

الرقم : التاریخ :

ایک مدیر فرعی

زفقة لكم هبّرة من أثر الْجَنَّةِ السُّكُلُونَ لِرَاسْتَهِنَّا زافَنَ
حُولَ تَطْبِيقِ الْفَاعُونَ الْأَسَاسِيِّ لِلْعَالَمِينَ فِي الدُّولَةِ .

بر ٨ —————— العل بالتصوّن

- حمودة: ٢٠١٧
- دائرة الدراسات
- د. م. عزيز سليمان
- البروف



الجامعة العربية السورية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
الوزير
٢٠١٣ / ٢ /

السيد رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية

نرفق طيباً صورة عن آراء اللجنة المشكلة لدراسة التساؤلات حول تطبيق القانون

الأساسي للعاملين في الدولة .

٤٩٨١/٢ رقم م	-١	٢٠٠٦/١٢/٢٠ تاريخ
٤٩٨٥/٢ رقم م	-٢	٢٠٠٦/١٢/٢٠ تاريخ
٤٩٨٧/٢ رقم م	-٣	٢٠٠٦/١٢/٢٠ تاريخ
٢٤٤٣/٢ رقم م	-٤	٢٠٠٦/٦/٢٦ تاريخ

وال المقترنة بموافقة السيد رئيس مجلس الوزراء أصولاً .

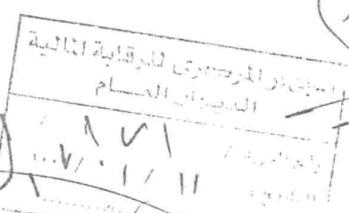
يرجى الاطلاع والتعميم على الجهات التابعة لكم للعودة إليها عند الحاجة .

دمشق في سـ / ١٤٢٧ / ١ / ١١

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل
رئيس لجنة القرار رقم ١/١ لعام ٢٠٠٥
الدكتورة دياراً الحج عارف

دست ~~السترة~~ زنان
برئاسة رفع و捺م (نعمه الله)

١١-٢٠١٣



السيد رئيس
لدراسة

اللهم إله العالمين
لهم إله العزة لا إله إلا أنت
لهم إله العزة لا إله إلا أنت
لهم إله العزة لا إله إلا أنت

الجمهورية العربية السورية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
مكتب الوزيرة

السيد رئيس مجلس الوزراء

عند استئصال المحتش للفوبيم لتفتيش عن زب (1) أكتوبر عام ١٩٦٣ هـ (أول ملاك) (السترة)

بعد الاطلاع على كتاب السيد رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم ٢١٧/١٢ تاریخ ٩/٣/٢٠٠٦ المرافق ومربوطاته تبين ما يلى :

في الموضوع :

شغل السيد عبد الفتاح عزوز المفتش لدى الهيئة المركزية للرقابة والتتفتيش عضوية المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حلب منذ عام ١٩٩٩ وحتى تاريخه وكان يتقاضى خلال هذه الفترة أجره وتعويضاته بما فيها تعويض التفتيش من الاعتمادات المخصصة لذلك في موازنة الهيئة ، ورات الهيئة أن هناك رأيان لمجلس الدولة صادران في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٨ يتضمنان عدم استحقاق المفتش لتعويض التفتيش خلال فترة تفرغه لعضوية المكتب التنفيذي ، في حين أن وزارة الإدارة المحلية بتعديمهما رقم ٢/ج ٦٣ تاريخ ٢٤/٢/٢٠٠٦ تقول باستحقاق المفتش صاحب العلاقة لتعويض التفتيش عن الفترة التي شغل فيها عضوية المكتب التنفيذي مبينة إلى رأي لجنة القرار ١٠٢ / لعام ١٩٨٦ ذي الرقم م ١٨٣٥ / ٢ تاريخ ٢/٨/١٩٨٧

في المناقشة وبيان الرأي :

وحيث أن أحكام الندب الواردة في القانون رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ تماثل الأحكام الواردة في القانون رقم /١/ لعام ١٩٨٥ والتي نصت على ما يلي :

المادة /٣٤/أ : يجوز بناء على مقتضيات المصلحة العامة ندب العامل المؤصل من جهة عامة إلى جهة أخرى للقيام بوظيفة تتوفّر فيع شرط شغلها بموجب النظام الداخلي للجهة **الامة** المندب إليها .

ب- يتم ندب العامل بصفتك من الجهة صاحبة الحق في التعيين للوظيفة المندوب إليها يصدر بعد موافقة الوزير الخطية الذي تتبع له الجهة المندوب منها على أن توخذ موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة /٣١/ من هذا القانون .

ج- لا يجوز ندب عناصر القيادات النقابية من التجمع العمالي الذي انتخب فيه خلال ممارستها لمهامها النقابية .

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل
الدكتورة دبلا الحاج عارف

المادة ٣٥ - يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء ندب العامل الإنتاجي من جهة عامة إلى أخرى ل القيام بوظيفة غير إنتاجية تتوفّر فيه شروط شغلها ولا يستفيد المندب في هذه الحالة من تعويضات ومزايا الوظيفة الإنتاجية المندب منها .

- المادة ٣٦ -
أ- يتم الندب سنة فسنة وبحد أقصى لا يتجاوز أربع سنوات .
ب- إذا بلغت الندب الحد الأقصى المشار إليه في الفقرة (أ) السابقة يتبع بشان العامل المندب أحدي الطرقين التاليتين :
١- إنهاء ندبه وإعادته إلى الجهة العامة المندب منها .
٢- نقله إلى الجهة العامة المندب إليها وفق أحكام النقل المنصوص عليها في الفصل الأول من هذا الباب .
ج- يحتفظ المندب بوظيفته المندب منها ويتناقض أجره وتعويضاته من الجهة العامة المندب إليها وفق الأحكام النافذة لديها .
د- تعتبر خدمة المندب في الجهة العامة المندب إليها بحكم الخدمة في الجهة العامة المندب منها .
هـ- يتم تقويم أداء العامل المندب من قبل الجهة العامة المندب إليها ويتم إصدار صك ترقیعه في ضوء هذا التقويم من قبل الجهة العامة المندب منها .

- المادة ٣٧ - لاتطبق أحكام هذا الفصل على :
أ- ندب مفتشي الهيئة المركزية للرقابة والتقيش والجهاز المركزي للرقابة المالية حيث يبقون خاضعين بهذا الشأن إلى الأحكام الواردة في القوانين الخاصة بهم .
ب- ندب الفنانين حيث يبقون خاضعين بهذا الشأن إلى الأحكام الواردة في القوانين والأنظمة الخاصة بهم .

- كما لا بد من الإشارة إلى أن رأي مجلس الدولة التاليين :
ـ رقم ١٠٩ / ١٩٧٦ / لعام ١٩٧٦ المتضمن الآتي (لا يستحق المفتش الذي ينتدب للعمل لوظيفة غير تفتيشية تعويض التقيش طيلة مدة ندبه ويزول في هذه الأثناء الحظر الخاص بتناول الأعمال الإضافية) .
ـ رأي الجمعية العمومية رقم ١٧ / ١٩٧٨ / لعام ١٩٧٨ المتضمن الآتي (يوقف منح تعويض التقيش عن المفتش عن مدة تفرغه لعضوية المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة) .

وباعتبار أن تعويض طبيعة العمل يمنح للعامل لقاء قيامه بالعمل ذو الطبيعة الخاصة للوظائف والأعمال ومنها تعويض التقيش للعاملين في الهيئة .
وحيث تضمنت الفقرة (ج) من المادة ٣٦ / من القانون الأساسي رقم ٥٠ / ٢٠٠٤ (يحتفظ المندب بوظيفة المندب منها ويتناقض أجره وتعويضاته من الجهة العامة المندب إليها وفق أحكام النافذة لديها) .

فقد انتهت لجنة القرار رقم ٢٠٠٥ / ١ لعام
إلى الرأي التالي

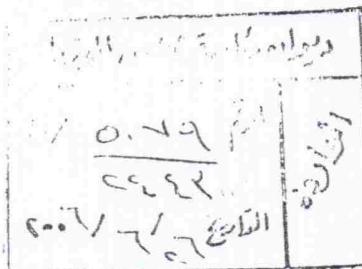
لأستفيد المفتش المندوب للعمل خارج ملاك الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش من
تعويض التفتيش طيلة مدة ندبه .

يرجى الاطلاع والنظر في اعتنام هذا الرأي أصولاً

دمشق في ٢٠٠٦ / ١ / ١٤٢٧

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل
رئيس لجنة القرار رقم ٢٠٠٥ / ١ لعام

الدكتورة دبلا الحج عارف



٥٧٩
٢٠٠٦ / ١٤٢٧
التاريخ
الشئون الاجتماعية

١/٥